اسم المصدر : الشرق الاوسط-طبعة القاهرة

التاريخ: 23-09-2005 رقم العدد: 9796 رقم الصفحة: 23 مسلسل: 97 رقم القصاصة: 1

اليوم الوطني السعودي

اسم المصدر : الشرق الاوسط-طبعة القاهرة

التاريخ: 23-09-2005 رقم العدد: 9796 رقم الصفحة: 23 مسلسل: 97 رقم القصاصة: 2

على بعد خطوات يسيرة من الانضمام الكلي لمنظمة التجارة العالمية

دعم إضافي لصناديق التمويل وزيادة رواتب الموظفين هدايا اقتصادية قبيل اليوم الوطني في السعودية

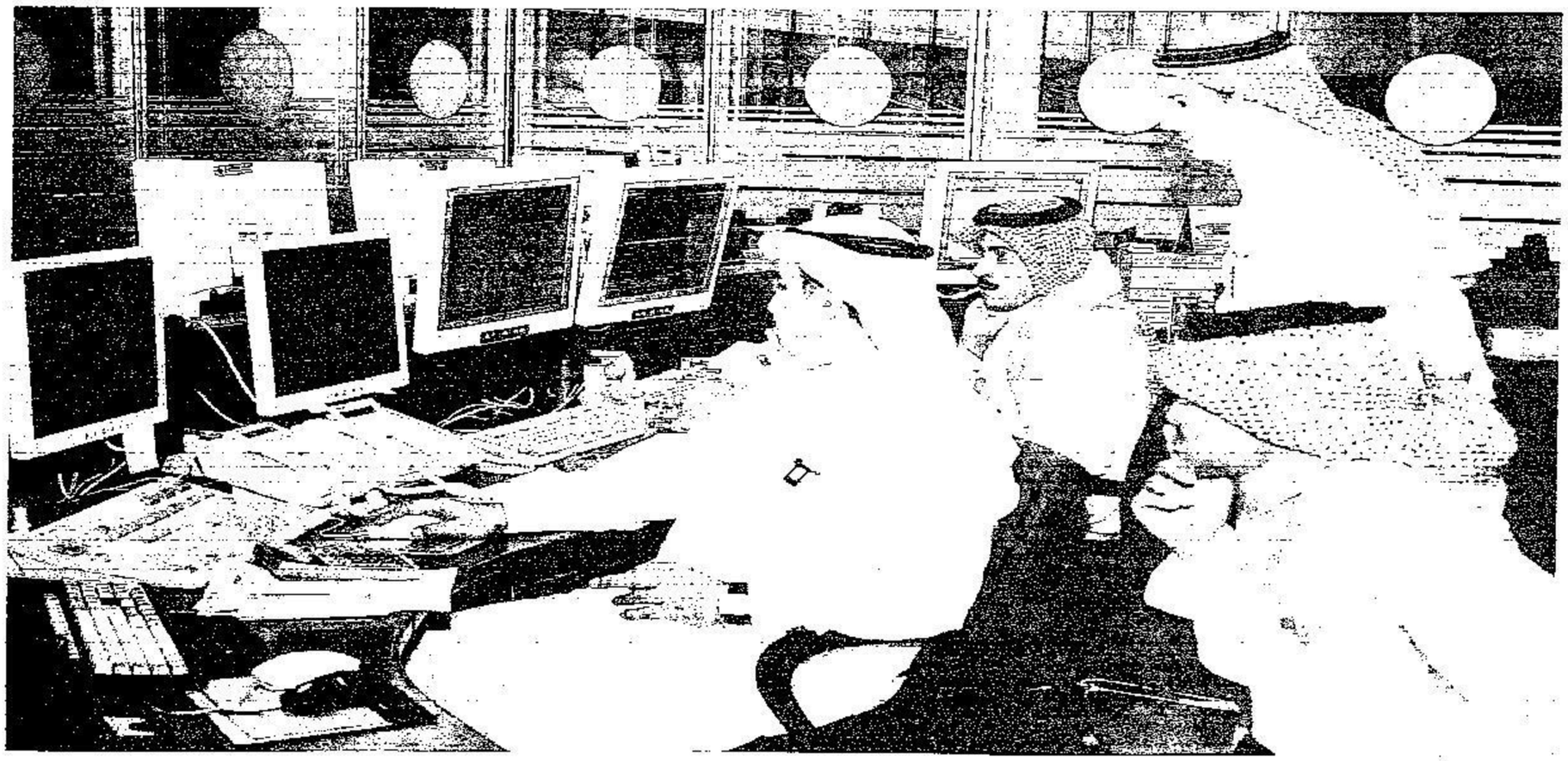

الرياض: محمد الحميدي

حملت الملفات الاقتصادية السعودية عددا من القرارات الساخنة التي أعلنتها البلاد خلال الشهور الماضية كانت كالبشائر المهداة لقلوب الحزانى والمطر النازل على ارض جدباء، لاسيما انها لامست بشكل مباشر اقتصاديات الفرد السعودي الذي كان يترقب بكل لهفة أي انباء يمكن ان تدعم موقفه المالي، وهو ما تم خلال الفترة الماضية التي شهدت جملة من القرارات الاقتصادية مصحوبة بحركة تنعيدية قوية نحو الانضمام الى المنظمة التجارية العالمية. وكانت ابرز القرارات المتخذة خلال الفترة الماضية الزيادة التي نصت عليها المكرمة الحكومية في 23 اغسطس (آب) الماضي المتضمنة زيادة مخصصات الضمان ورفع رأس مال الصندوقين العقاري والصناعي وبنك التسليف وتخصيص 8 مليارات دولار (30 مليار ريال) لتحسين الخدمات و 2.1 مليار دولار (8 مليارات ريال) للإسكان الشعبي.

وحملت أواخر أغسطس الماضي بشارة الى موظفي القطاع العام في السعودية حيث أعلنت الحكومة السعودية زيادة جميع فئات العاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين، وكذلك المتقاعدين بواقع 15في المائة باستثناء الوزراء ومن في مرتبتهم وشاغلي المرتبة الممتازة، وصرف راتب شهر اساسي لشاغلي المرتبة الخامسة فما دون والمعينين على بند الأجور والمستخدمين وصرف راتب شهر لشاغلي رتبة (رئيس رقباء) فما دون. وهذه الزيادة شجعت القطاع الخاص السعودي من جانبه على التحرك في مماثلة توجه الحكومة وهو ما تم بالفعل حيث أعلنت الشركات والمؤسسات وبعض المنشآت العاملة في البلاد إلى إعلان زيادة على رواتب موظفيها تراوحت بين 10 و20 في المائة، وسط تصريحات أدلى بها بعض المسؤولين الحكوميين المرتبطين بالقطاع الخاص تضمنت توصيات حميمة لحذو القطاع الخاص ودعم دخولات موظفيها.

ورأى المراقبون الاقتصاديون في السعودية أن الاستفادة التي ستكون على الاقتصاد ستتكامل في توفر سيولة اكثر لدى الفرد يمكن أن تساهم في دعم توجهه نحو الادخار أو الاستثمار لاسيما وسط وجود سوق أسهم قوية وحركة عقارية ضخمة ومنتشرة في جميع انحاء السعودية، في حين يشيرون إلى أن هناك شرائح كبيرة من المواطنين ستقوم بزيادة نسبة استهلاكها من المواد والبضائع والمنتجات التجارية وهو ما سيدفع قطاع الأنشطة الاقتصادية خاصة الخدمية الى الانتعاش.

وتضمن الزيادة تجاه مخصصات الضمان الاجتماعي من 16.2 مليار ريال، إلى 28 مليار ريال وتخصيص 30 مليار ريال من فائض إيرادات السنة المالية الحالية لتنفيذ مرحلة ثانية من البرنامج الإضافي لتحسين وتطوير الخدمات يوزع على مدى خمس سنوات مماثلة بالتساوي اعتباراً من العام المالي القادم سيغطي أنشطة المياه والصرف الصحي (وزارة المياه والكهرباء)، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بنحو 7 مليارات ريال، ومباني الرعاية الصحية الأولية (وزارة الصحة) بـ3 مليارات ريال، والطرق والنقل بـ5 مليارات، ومباني المدارس (وزارة التربية والتعليم) بنحو 4 مليارات ريال، وسفلتة وتصريف سيول (وزارة الشؤون البلدية والقروية) 4.5 مليار ريال، أما مباني الجامعات والكليات الجديدة بوزارة التعليم العالي فخصص لها 2.5 مليار ريال، في حين يحدد 4 مليارات ريال لمشاريع مباني التعليم الفني والتدريب المهني 2.5 مليار ريال.

في حين، تم رفع رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي مقداره 9 مليارات ريال يمول من فائض إيرادات هذه السنة المالية، وتم تخصيص مبلغ 8 مليارات ريال من فائض إيرادات السنة المالية الجارية للإسكان الشعبي في مناطق السعودية، حيث ستتم عبر برمجة تنفيذه على مدى خمس سنوات ليصبح إجمالي المخصص لهذا الغرض 10 مليارات ريال، في حين استحوذ رأسمال بنك التسليف من المكرمة الحكومية 3 مليارات ريال، ليصبح رأسماله 6 مليارات ريال وذلك لدعم ذوي الدخل المحدود من الموظفين الحكوميين من مدنيين وعسكريين وغيرهم من المواطنين وأصحاب المهن.

إلى ذلك، تم دعم صندوق التنمية الصناعية بمبلغ 13 مليار ريال ليصبح رأسماله 20 مليار ريال ستمكن من دعم القطاع الصناعي وتحفيز المزيد من الاستثمارات الصناعية من داخل المملكة وخارجها، وسط التشديد على الإسراع بتخصيص 15 مليار ريال لبرنامج الصادرات السعودية في حين سيتم تخصيص ما يتبقى من فائض الميزانية المالية لتسديد جزء من الدين العام.

ولفت الخبراء السعوديون حينها الى أن تلك الزيادة كفيلة بخلق طفرة عوائد على الشركات المشتغلة في معظم الأنشطة الاقتصادية لاسيما الحديد عن الإسمنت، والحديد، والأنابيب، والزجاج، والبلاستيك، وشركات التوكيلات، ومصانع البلوك، والرخام، والمعدات، والآلات، والمؤسسات العاملة في مجال العقارات، ومقاولات البناء، والطرق، والصيانة، ومكاتب الهندسة والاستشارات الاقتصادية والعمرانية.

وكانت آخر التحركات السعودية الاقتصادية الأخيرة، هي ما اعلنه وزير التجارة والصناعة السعودي الدكتور هاشم يماني بقوله «إن هذه الاتفاقية مع أميركا تعتبر خطوة هامة نحو انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية وستعزز في الوقت نفسه من مساعيها الرامية إلى تحديث اقتصادها وتنويعه»، وذلك بعد أن باشر الفريق السعودي المفاوض للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بإعداد الملف المتكامل للانضمام للمنظمة وإرساله لكافة الدول الأعضاء لتتم مناقشته في اجتماع الجمعية العامة لمنظمة التجارة العالمية في سويسرا في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل.

وأعلنت السعودية توقيعها اتفاقية مع الولايات المتحدة والخاصة بالنفاذ للأسواق في قطاعي تجارة السلع والخدمات المعنية بانضمام السعودية إلى المنظمة، في العاشر من سبتمبر (أيلول) الجاري بعد 3 أشهر من المحاولات السعودية الجادة لتنتج عنها النتائج المثمرة نتيجة لزيارة خادم الحرمين الشريفين للملك عبد الله بن عبد العزيز ولقائه مع الرئيس الأميركي جورج بوش في ولاية تكساس قبل 3 أشهر و النجاح الكبير الذي تحقق في هذه المفاوضات.